

13

سياسة مالية ناجحة وهداية عادلة



سياسة مالية ناجحة وجمالية عادلة

لقد حافظنا خلال الفترات السابقة على التوازنات المالية للبلاد وأرسيينا مقومات النجاعة والشفافية في مجال الإنفاق العمومي، بما رتب تونس في المجموعة الأولى لدول العالم في هذا المجال.

ونحن نعمل على مزيد التقدم بما تحقق لحد الآن للرفع في مستوى نجاعة السياسة المالية والارتقاء بمواصفاتها، وبأداء المنظومة الجبائية، خدمة للتنمية و المؤسسة والمواطن.

لذلك سنعمل على :

1/ مواصلة التخفيض من المعاليم الديوانية والحد من عدد النسب المعمول بها :
وذلك تدعيما للقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتلافيا لظاهرة تحويل وجهة الواردات وتخفيضها من الإجراءات بالتوجه نحو إرساء نفس النظام الديواني للواردات بغض النظر عن مصدرها بالتخفيض في عدد النسب الديوانية من 6 حاليا إلى 4 سنة 2014 مع الحرص على أن يكون أقصى مستوى لهذه النسب 15 %.

2/ مراجعة المنظومة الجبائية :

في ضوء التحولات الحاصلة بالبلدان سواء الشريكة أو المنافسة لنا وذلك بالتقليص في العبء الجبائي على المؤسسة المنتجة بعنوان أرباحها أو بعنوان بعض عناصر كلفتها مع اتخاذ اجراءات موازية في مستوى المنظومة الجبائية للحفاظ على التوازنات المالية للدولة :

3/ مراجعة صيغ استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة وإجراءاته

بغاية توضيحها وتبسيطها وتسريع نسق معالجة الملفات حفاظا على السيولة المالية لمؤسساتنا.

4/ إحداث خطة "الموفق الجبائي" :

بهدف المساهمة في فض الإشكاليات المطروحة بخصوص التصريح بالأداء قبل مراحل التقاضي وذلك بإرساء خطة "الموفق الجبائي" على غرار "الموفق المصرفي" ليتولى تقريب وجهات النظر بين الإدارة والحريف.

5/ إحداث "صندوق الودائع والضمانات" :

بالمواصفات المتعارف عليها عالميا، يتولى :

- الإشراف على أنظمة الادخار ولاسيما الادخار البريدي وأنظمة الادخار التي تنتفع بامتيازات جبائية وكذلك الضمانات المودعة .
- توظيف هذه الموارد عبر السوق المالية خاصة، بما يؤمن المردودية ويضمن تنشيط هذه السوق.
- القيام باستثمارات استراتيجية طويلة المدى في مجال التكنولوجيات الحديثة والبنية الأساسية والمشاريع الكبرى.
- تطوير رأس المال المخاطر والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بما يوفر مواطن شغل إضافية.

6/ إحداث وكالة تونس للخزينة :

تتولى :

- الإشراف على إصدارات الخزينة.
- التصرف في الدين العمومي.
- إحكام التصرف في سيولة الدولة.

بما يمكن من التصرف الديناميكي في الدين العمومي والتوظيف الأمثل لموارد الخزينة.

7/ تطوير النظام المحاسبي في اتجاه اعتماد المعايير الدولية :

لمزيد تحسين شفافية المعلومة المالية ودعم ثقة المستثمرين ودفع السوق المالية.

8/ إرساء نظام جبائي خاص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة :

يقوم على :

- مراجعة النظام التقديري ليتلاءم أكثر مع مستوى النمو الاقتصادي.

- تعميم الطرح الجبائي بـ 20% من قاعدة الضريبة بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى التي تنخرط في مراكز التصرف المندمجة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انخراطها.
- تمتيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة من طرح نسبة من قاعدة الضريبة خلال السنوات الثلاث الأولى من النشاط، حسب نسبة متدرجة 75% فـ 50% ثم 25%.

9/ مراجعة النظام الجبائي للتصدير في اتجاه :

- أفراد التصدير المباشر بامتيازات خاصة، وتدقيق التعريف الجبائي للعملية التصديرية.
- تفعيل نظام استرجاع الأداء على القيمة المضافة من قبل السياح الأجانب بعنوان شراءاتهم.

10/ تخفيف الضغط الجبائي على الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود :

- مراجعة جدول الضريبة على دخل الأشخاص وذلك بالترفيح في السقف المعفى من الأداء.
- الترفيع في الطرح بعنوان الأطفال المعاقين وبمعنوا تكاليف الدراسة في مستوى التعليم العالي.
- طرح الفوائض بعنوان القروض المخصصة للسكن الإجتماعي من المداخيل الخاضعة للأداء.

11/ جباية حديثة تتلاءم مع محيطها و تعتمد على تكنولوجيات الاتصال المتطورة :

- ملائمة أكثر بين التشريع الجبائي والتشريع المحاسبي.
- تجميع النصوص الجبائية في إطار مجلة موحدة لتيسير استعمالها.
- إحداث مركز إرشاد جبائي عن بعد.
- مزيد التقدم في برنامج إرساء الجباية الإلكترونية وذلك من خلال مضاعفة عدد المؤسسات المنضوية تحت نظام التصريح والدفع عن بعد ليبلغ 3500 مؤسسة قبل موفى 2014.
- تخفيف الإجراءات بالنسبة إلى المؤسسات من خلال تمكين بعض المهن ذات العلاقة بالمجال الجبائي من القيام بهذه الإجراءات لحساب المطالبين بالأداء.

12/ إمكانية التصريح الجبائي عن بعد لجميع الأشخاص الطبيعيين قبل موفى سنة 2014.

13/ جباية عادلة تدعم المصالحة بين المواطن والإدارة وتعزز الضمانات في إطار الشفافية والالتزام بالواجب الجبائي :

- تعميم لجان مراجعة أعمال نتائج المراقبة الجبائية وتشريك المهن المختصة في تركيبها وإعطائها صلوحية البت في التظلمات قبل إصدار قرارات التوظيف الإجباري.
- اعتماد الصيغ القانونية الملائمة لمزيد تكريس مبدأ المساهمة العادلة حسب مستويات الدخل الحقيقية، ومزيد التحسيس بالواجب الجبائي باعتماد وسائل الإعلام الحديثة.